جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

فلسطين..2020

تقرير الحالة العربية والإقليمية

إعداد:

د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، رام الله

فلسطين.. تقرير الحالة العربية والإقليمية للعام 2021

تطورات الاوضاع الداخلية والخارجية لدولة فلسطين وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية خلال العام 2020 ومساراتها المتوقعة خلال العام 2021

الملخص التنفيذي

يرصد التقرير التالي في محاوره المختلفة مجموعةً من المتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة الفلسطينية، انطلاقاً من تقسيمه ضمن محاور متعددة، تنوعت ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وتم التعرض بالرصد والاستقراء والتحليل إلى أبرز تلك المتغيرات، ومسبباتها وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية.

وفي الجزء الأول من التقرير، تم التعرض للمحور السياسي، فقد تم وصف ورصد وتحليل الأداء السياسي الرسمي، وطبيعة العلاقة بين القوى والحركات والأطراف الفلسطينية، وأبرز مستجدات تلك العلاقة خلال العام 2020م، فضلاً عن التعرض لطبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية، بمحاورها الدولية والعربية والإقليمية، حيث لوحظ في البعد السياسي، جموداً ساد العام 2020م، بينما بقيت العلاقة الفلسطينية الداخلية تُراوح مكانها دون إحراز تقدم ملموس، فيما عانت العلاقات الفلسطينية العربية من التوتر، وكذا الحال مع بعض العلاقات الخارجيّة، لا سيما العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وهي الملاحظات التي جرى بناءً عليها استشراف العام 2021م في التقرير.

أمّا في المحور الثاني من الجزء الأول، فتمَّ رصد أبرز المتغيرات الاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، في محاولة للوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية التي يُمكن حدوثها في العام 2021، أو فهم اتجاه سير تلك المتغيرات، مما يُسهم في إعطاء صورةٍ أوضح عن الحالة الفلسطينية المستقبلية، التي تُمكن المهتمين بوضع بدائل وسيناريوهات محتملة يُمكن من خلالها، تصحيح مسار الحالة الفلسطينية، حيث لوحظ تراجعاً عاماً في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاعاً لنسب البطالة، وتزايداً لعدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن ارتفاع مستويات الجرائم، وتنامي العنف المجتمعي، مع تخلخلٍ في الوضع التعليمي، وهي المتغيرات التي حكمت تحليل المشاهد الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

أمّا الجزء الثاني من التقرير، فقد خُصص لتحليل المتغيرات سابقة الذكر على الساحة الفلسطينية في المستقبل للعام 2021، بحيث أظهر التحليل سيناريوهاتٍ متشائمة أو ذات تفاؤل حذر حول وجود تغيرات مهمة يُمكن حدوثها في العام 2021، فقد تم الخلاص إلى استنتاجاتٍ متعددة، تتمثل في بقاء الوضع الساسي معقداً دون حل للمشكلة التي أفرزت تداعياتٍ خطيرة على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، فيما توقع التقرير حدوث تغيراتٍ إيجابية بسيطة على

مستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، خاصة العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وبقاء العلاقة العربية الفلسطينية متوترةً مع الدول العربية التي انخرطت في ملف التطبيع، مع توقعٍ لتنامي العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في العام القادم، واستمرارٍ للاستيطان، وثابت معدلات الجريمة فلسطينياً، وتراجعٍ للوضع التعليمي.

وقد شارك في التقرير الاستراتيجي، باحثين من مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، حيث قام كل من د. إياد أبو زنيط، المختص في الشؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي أيضاً بكتابة التقرير.

الجزء الأول: التشخيص ورصد المتغيرات والتطورات المهمة

أولاً: البعد السياسي

أ. بقاء الوضع الراهن في انتفاء التمثيل السياسي الموحد وتعثر مسار المصالحة

انتقلت إشكالية التمثيل للمؤسسات الفلسطينية والتي تُعد إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية، الحديثة والمعاصرة، من العام 2019م حاملاً إياها كما هي للعام 2020، حيث تكمن الإشكالية بشكلٍ مختصر في تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود الاحتلال كمستفيدٍ أول من تلك الحالة، والساعي إلى إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أنَّ العام 2019 شهدا انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثلاثون في 31 كانون ثاني من العام 2019م،[1] الذي اتخذ بدوره بعض القرارات الإيجابية على صعيد جملةٍ من المتغيرات في الساحة الفلسطينية، وأهمها الموقف الرسمي الفلسطيني الرافض لصفقة القرن باعتبارها تصفيةً واضحة للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على الموقف القديم للسلطة الفلسطينية في سعيها لإنهاء الاحتلال على أساس القوانين الدولية 338/242، ورفض فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، الحديث عن ضرورة عقدِ مؤتمر للسلام على مستوى الشرق الأوسط.

إلاّ أن التمثيل السياسي الفلسطيني غير الموحد في الموقف والجامع للرؤية بين طرفي الانقسام في الساحة الفلسطينية، والمتمثل في حركتي فتح وحماس، استمر في العام 2020م، رغم الوصول إلى حالةٍ من التقارب في رفض ما تعرضت له القضية الفلسطينية من تصفيةٍ واضحة، فيما بدا وكأنه تغليبٌ للمصالح الحزبية على المصلحة الوطنية بين الطرفين، حيث اتفق كل من حماس وفتح على رفض كل ما حمله العام 2020م من تنفيذٍ لصفقة القرن، إلى الضغوط التطبيعية التي عانت منها القضية الفلسطينية.[2]

ولمّا كان طريق التمثيل السياسي الموحد، يمر عبر إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية، فقد حمل العام 2020م مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في ملف المصالحة، انعقدت في اسطنبول، حيث انعقدت اجتماعات ثنائية على مدار ثلاثة أيام، تمَّ فيها الاتفاق على «رؤية مشتركة» بينهما وجرى خلالها إنضاج رؤية متفق عليها بين وفدي الحركتين فتح وحماس.[3]

وقد خلصت الرؤية المشتركة للحركتين على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون

1- المجلس الوطني الفلسطيني، أنظر الرابط: https://www.palestinepnc.org/item/26-28-22-10-07-2017/560

2- أنظر TRT عربي، «هل توحد صفقة القرن الصف الفلسطيني بعد سنواتٍ من الانقسام»، 2020/4/30م، https://0i.is/k1DV

3- DW عربية، « إتفاق فتح وحماس في تركيا...هل ينجح في إنهاء الانقسام الفلسطيني؟»، لمزيدٍ من المعلومات أنظر الرابط التالي: https://0i.is/TOuy

ستة أشهر». حيث ستجري الانتخابات التشريعية أولا، انتقالاً إلى الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك في خلال الأشهر الستة المقبلة. وهذا ما أكدَّ عليه كلٌ من جبريل الرجوب وصالح العاروري ممثلي الحركتين، على أن يتم مباشرةً خوض حواراتٍ حول الشراكة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، على أن يجري ترتيب آخر مرحلة من الانتخابات والتي هي لكل الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده وتجري فيها انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ومع خروج نتائج الانتخابات الأمريكية، توقف مسار المصالحة مرةً أخرى، على الرغم من تأكيد الجانبين أنَّ العلاقة بين الطرفين (فتح وحماس)، جيدة والطرفان يُجريان مناقشات حول كيفية استئناف المصالحة مرةً أخرى، وأن المصالحة لم تتوقف بسبب نتائج الانتخابات الأمريكية، حيث جرى استكمال محاورات المصالحة في القاهرة في الشهر الحادي عشر من العام 2020م، ولكن دون التوصل لصيغة نهائية بشأن إنهاء ملفات الانقسام العالقة بين الطرفين، حيث اختتم العام 2020م، مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.[1]

ب. توحد الضفة وغزة ضد قضايا مصيرية

منذ بدأ الانقسام الفلسطيني شهدت العلاقة بين فتح وحماس اختلافاً في الرؤى، وتوترت العلاقات إلى حدها الأقصى بعد الأعوام التي تلت الانقسام، وخفت حدة التوترات وزادت أحياناً تبعاً للظروف المحيطة، لكن يُمكن القول أن العام 2020م شهد تقلص الفجوات والخلافات إلى حدها الأدنى، وقلت حدة الاختلافات السياسية، وقد لعبت الظروف السياسية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عوامل دفع باتجاه تقليص الخلافات، مثل قضية صفقة القرن، وملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث أسهمت في توحيد المواقف السياسية لأول مرة بهذا الشكل منذ بدء الانقسام، فقد شهدت غزة احتفالاً بانطلاقة حركة فتح في يناير 2020، وتوحد موقف الحركتين بشكل متطابق في شهر تموز 2020م ضد مخطط الضم الإسرائيلي الهادف إلى ضم الضفة الغربية.[2]

ت. العلاقات الفلسطينية الخارجية (الإقليمية والدولية)

تنوعت طبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت تطورات سلبية في بعض النواحي وإيجابية في نواحٍ أخرى، وإن غلب عليها طابع التوتر خلال العام 2020 سواءً كانت تلك العلاقات على المستوى الدولي أو العربي.

1- القدس العربي، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:https://0i.is/dzOT

2- الجزيرة، فتح وحماس 13 عاماً من الافتراق والاقتراب، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
7/https://www.aljazeera.net/news/politics/2020

1 - العلاقة الأمريكية الفلسطينية

استمر توتر العلاقة الفلسطينية الأمريكية في العام 2020 بشكلٍ غير مسبوق، وهي العلاقة التي شابها ما يمكن تسميته بالعداء منذ وصول إدارة الرئيس الامريكي «دونالد ترامب» إلى الحكم والذي بدا واضحاً في سياسته الخارجية العدائية تجاه الفلسطينيين، بمختلف توجهاتهم، وعلى رأس ذلك السلطة الفلسطينية وحماس، في الوقت الذي أبدى فيه انحيازاً كبيراً لإسرائيل، بشكل خرج عن الحالة التقليدية لأسس العلاقة بين أمريكا وإسرائيل.

حيث فاقمت عوامل عدة من توتر العلاقة بينه وبين السلطة الفلسطينية، ولعلَّ أهمها على المستوى الإجرائي، إغلاق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن، والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وتجميد 125 مليون دولار من مخصصات الأونروا، ونقل سفارة واشنطن إلى القدس، ووقف دعم مستشفيات القدس، وطرد السفير الفلسطيني.[1] واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أن المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية شرعية، في خروجٍ واضح عن المألوف في السياسية الأمريكية تجاه الفلسطينيين،[2] واستمر هذا العداء في العام 2020م، وتجلى ذلك في الموقف السلبي من خطة الضم التي صادقت عليها إسرائيل، واعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تخص إسرائيلَ وأمنها، وكذلك فالعلاقة المنقطعة أصلاً زادت عداءً مع الأطراف الفلسطينية كافة وعلى المستويات الرسمية والشعبية، بعد حملات التطبيع العربي الإسرائيلي، الذي تم بدعمٍ أمريكي متاولٍ، وبضغطٍ أمريكي على بعض الأطراف العربية، في مسعىً واضح لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهائها.

ولكن العام 2020 مثلما شهد عداءً فعلياً من قبل أمريكا تجاه الأطراف الفلسطينية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص، إلاَّ أن نهاية العام وهي الفترة التي جرت فيها الانتخابات الأمريكية، وتمكن المرشح الديمقراطي بايدن من الفوز على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد أعادت الأمل للفلسطينيين، نحو إمكانية إحداث انفراجة في العلاقات الفلسطينية الأمريكية السيئة التي كانت قائمة خلال الفترة السابقة، حيث أشار بيان نشره مكتب الرئاسة الفلسطينية التطلع نحو العمل مع الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام للشعب الفلسطيني، واستقرار المنطقة، وتعزيز العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة.[3]

2 - العلاقات الفلسطينية الأوروبية

تتبع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى حد كبير من موقف دول أوروبا الغربية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحديدًا إلى نتائج حرب 1967، التي انتهت باحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، ومع مرور الوقت، بنت دول أوروبا الغربية موقفًا قويًا ينتقد الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي، ويروّج لحق الفلسطينيين في تقرير

1- جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترامب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018، ص 8

2- DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/JyJq

3- القدس العربي، 2020/11/9، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط: https://0i.is/yElg

المصير.[1] ففي التسعينيات، قام الاتحاد الأوروبي بدور مهم في التفاوض على اتفاقات أوسلو، وأرسى نفسه كأحد المانحين الرئيسيين للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي السنوات التالية، أصبح الاتحاد الأوروبي عضوًا في ما يسمى باللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي وضعت «خريطة الطريق»، والتي كان الهدف منها تسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.[2]

في إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية فقد بقي الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ثابتًا ولم يتغير، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، وأدن قوانين عنصرية كقانون القومية الإسرائيلي، وكان رافضاً لقرار ترامب بشأن القدس.[3]

وقد كرر الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، معارضتها لتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية في ضوء الاتفاق الائتلافي بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إذ أشار بوريل عشية اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 2020/4/23، إلى أن «موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 لم يتغير»، مؤكدًا أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، و«سينظر إلى أي ضم على أنه انتهاك خطير للقانون الدولي». ووافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، يوم 2020/5/19، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة. ومن جهته، قال جان أسيلبورن، وزير خارجية لوكسمبورغ: «إذا انتقلت إسرائيل إلى التطبيق وضمت غور الأردن، فلا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا مع شبه جزيرة القرم» في العام 2014. وتدارك «لكنني لا أريد التحدث عن العقوبات في الوقت الحالي، فأمامنا شهران لإقناع إسرائيل بالتخلي عن هذا المشروع». فيما ذهب نيكولا دي ريفيير، السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة، إلى أبعد من ذلك، وقال إن الضم «لن يمر دون منازع، ولن يتم تجاهله في علاقتنا مع إسرائيل».[4]

تأتي المواقف الأوروبية تجاه الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على «حل الدولتين»، ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دورًا مكملًا لا يرتقي، وغالبًا، لا يسعى، لمنافسة الدور الأميركي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي.

3 - العلاقات العربية الفلسطينية

شهدت العلاقة العربية الفلسطينية توتراتٍ في العلاقة مع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسودان بشكلٍ ملحوظ، فيما حافظت على نفس المستوى من العلاقة مع السعودية ومصر والأردن، وتوطدت مع دولة الكويت، وقد أثرت عوامل عدة على العلاقة العربية الفلسطينية، كان من أبرزها ملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث ساءت العلاقة مع دولة الإمارات بعد إعلانها عن وتوقيع

1- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مركز مسارات، رام الله، 2020/5/28م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/BByV

2- [2] Situation in the state of Palestine, International Criminal Court, 222020/1/: bit.ly/3cc5Kke

3- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT

4- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.

اتفاقٍ تطبيعي مع إسرائيل، وهي العلاقة المتوترة بشكل ملحوظ منذ العام 2014م، حيث سحبت السلطة الفلسطينية سفيرها من الإمارات احتجاجاً على قرار التطبيع، واعتبرت القرار طعنة في خاصرة القضية الفلسطينية، وكذلك كان موقف الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فيها حركة ماس واليسار الفلسطيني، التي اعتبرت التطبيع بمثابة تحالف مع قوى اليمين المتطرف الإسرائيلي.[1] وبنفس الطريقة كان مسار العلاقة مع البحرين التي وقعت هي الأخرى اتفاقاً تطبيعياً للعلاقت مع إسرائيل، في الوقت الذي رأت فيه الإمارات والبحرين أن اتفاق التطبيع جاء أساساً لإنقاذ القضية الفلسطينية، ووقف عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل، وفي نهاية العام 2020م، ذكرت مصادر فلسطينية أنّ السلطة الفلسطينية بصدد إعادة سفرائها للإمارات والبحرين، وأن استدعاء السفيرين جاء للتشاور.

أمّا بالنسبة للعلاقة مع السعودية، فقد بقيت العلاقة الفلسطينية السعودية دون تغيرٍ يُذكر على شكل العلاقة، خاصة وأن السعودية أعلنت أنها لن تحذو حذو الإمارات في إقامة علاقاتٍ تطبيعية، حيث أكدت المملكة أنّها ملتزمة بالمبادرة العربية بوصفها السبيل الوحيد للوصول إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية. وأوضح الوزير السعودي أن مبادرة السلام العربية –التي وقعت عليها جميع الدول العربية في –2002 تضمنت تصورا كاملا لإقامة علاقات بين إسرائيل وكل الدول العربية، بما فيها السعودية، مشيرا إلى أن الشروط التي تضمنتها المبادرة لم تتحقق، مشددا على أن إقامة علاقات مع إسرائيل ستكون ممكنة إذا تحققت.

وفي إطار العلاقة الأردنية الفلسطينية فقد تزايد المؤشرات الإيجابية فيها، حيث زار رئيس الرئيس الفلسطيني الأردن، والتقى نظيره الأردني وتم التأكيد على أهمية العلاقة الفلسطينية الأردنية، وقد كان الأردن قد أبدى استياءه لطروحات الإدارة الأمريكية تجاه فلسطين، ورفض خطة الضم الإسرائيلية لأراضي الضفة الغربية، وخاصة منطقة الأغوار، حيث يرى الأردن في قرار الضم خطراً إستراتيجياً عليه، ومحاولة إسرائيلية في خلق وطن بديلٍ للفلسطينيين في الأردن، مما جعل العلاقة الأردنية الفلسطينية تزداد قرباً بارتفاع حجم الضغوط الممارسة على الجانبين.

وبخصوص العلاقة مع مصر، فقد شهدت العلاقة توتراً على خلفية استضافة تركيا لمحاورات المصالحة، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة التركية المصرية توتراً، وعلى إثر ذلك تم استئناف جلسات الحوار في القاهرة، وزار الرئيس الفلسطيني مصر مؤخراً، حيث أكدت مصر أن القضية الفلسطينية تُعتبر أولوية في سياستها الخارجية، واعتبرت الزيارة الأخيرة للرئيس عباس، عودةً للحض العربي.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية الأخرى فقد حافظت فلسطين على الأمان في تلك العلاقات، ووطدتها مع دولٍ أخرى أعربت فلسطين عن شكرها حكومة وشعباً، لا سيما دولة الكويت التي أعلنت أنها تنأى بنفسها عن التطبيع مع إسرائيل.

في المحصلة يُمكن القول أن سنة 2020م طويت على مؤشرات لا تبعث على التفاؤل بشكل كبير، فالمشكلة التمثيلية للمؤسسات الفلسطينية ما زالت قائمة، رغم التقدم الحاصل فيها، وملفات المصالحة لم يتم إنجازها، في الوقت الذي تُعاني فيه القضية الفلسطينية من تغولٍ في العلاقة الإسرائيلية

1- الجزيرة، 2020/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/BXc3

الأمريكية على حسابها، وإقصاءٍ واضح للنظام السياسي الفلسطيني وإغلاقٍ للأبواب أمام الحلول، في ظل ثباتٍ في الموقف الأوروبي لكنه غير قادرٍ على التحرك الجاد والفعلي لإيقاف مخططات الإدارة الأمريكية. وفي الوقت الذي تُحافظ فيه فلسطين على علاقات ثابتة مع المنظومة العربية كان التطبيع مع إسرائيل اعامل مهم في هزِّ أركان تلك العلاقة، وتوترها إلى حدٍ غير مسبوق.

4 - العلاقة مع المنظمات الدولية

استطاعت فلسطين والنظام السياسي الفلسطيني أن يحظى ببعض الدعم خلال العام 2020م، حيث تبنت الأمم المتحدة، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقدِ مؤتمرٍ دولي للسلام تُشارك فيه اللجنة الرباعية الدولية، والأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف المعنية، وهدفه إقامة سلام في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث جرت مناقشة الدعوة وأعربت الأمم المتحدةً عن دعمها للرؤية الفلسطينية.[1]

ثانياً: البعد الاقتصادي

شهد العام 2020 جملة من التطورات على صعيد الوضع الاقتصادي، وكان بعضاً من أثرها قد انسحب عليها من البعد السياسي، خاصةً بعد أزمة المقاصة والتي رفضت السلطة الفلسطينية استلامها من إسرائيل نتيجةً لصفقة القرن، وإصرار إسرائيل على اقتطاع جزءٍ من أموال المقاصة، كعقاب على استمرار السطلة في صرف رواتب الأسرى والشهداء، الأمر الذي أدخل السلطة الفلسطينية في أزمةٍ اقتصادية فعليةً، فلم تستطع تغطية رواتب موظفيها لمدة ستة أشهر، واكتفت بصرف جزءٍ من الرواتب حسب ما توفر من إمكانيات، حتى وافقت على استلامها في الشهر الأخير من العام 2020م، وإذا ما اقترن ذلك بجائحة كورونا والتي أرهقت الاقتصاد الفلسطيني المار بأزمات سابقة متعددة، رُحلت من العام 2019م، مصحوبةً بالمحاصرة الاقتصادية الأمريكية للفلسطينيين، وتجميد دعم الأونروا، ووقف دعم مستشفيات القدس، ووقف المشاريع التنموية في الضفة، وفي قطاع غزة فمن الممكن القول أنَّ العام 2020م كان سيئاً على الوضع الاقتصادي الفلسطيني من كافة الجوانب.

فالاقتصاد الفلسطيني يعمل تحت سطوة القيود الشديدة الناجمة أساساً من التشوهات البنيوية التي سبَّبتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من عملية السلام الموقَّعة منذ أكثر من 25 عاماً، لا زال الفلسطينيون يفتقرون إلى السيطرة على العديد من المجالات الحيوية كالموارد الطبيعية، وحرية تنقل العمالة ونقل البضائع، والسيطرة على الحدود، وتقسيم وفرز الأراضي إلى مناطق (zoning)، والأدوات الاقتصادية مثل السياسات النقدية. أدى كل ذلك إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ويتبيَّن ذلك بوضوح في البنية المتغيرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت حصة قطاع الزراعة والصناعة والبناء انخفاضاً ملحوظاً على مر السنين. فمثلاً في العام 1994، كانت حصة القطاع الزراعي 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، لكن خلال العام 2017 أصبحت حصتها فقط 3.4 بالمئة من

1- وكالة أنباء الأناضول، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/wuiB

الناتج المحلي الإجمالي. خلال نفس الفترة (1994–2017)، انخفضت نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 25 % إلى 20 % . من ناحية أخرى، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات والإدارة العامة من 68 % في عام 1994 إلى 76 % سنة 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).[1] وقد أدت هذه التغييرات البنيوية غير المواتية لتداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل متواصل، ولا سيما في إعاقة قدرة سوق العمل الفلسطيني على خلق فرص العمل واستيعاب العمال حيث قلت معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة، وهي المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا المحور.

1 - الناتج المحلي الإجمالي (الضفة وقطاع غزة)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تقدر بسنة، ولهذا المقياس أهميته لدى الدارسين والباحثين، وللاقتصاديين ولمتخذي القرار، حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يتم الاستفادة منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها.[2]

وبالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني فيما يتعلق بالعام 2020فقد أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 4.9 % خلال الربع الاول من عام 2020 مقارنة مع الربع الرابع 2019 بالأسعار الثابتة، (وكان الانخفاض الأهم في أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 9 %، التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء 9 %، الإنشاءات بنسبة 21 %، المعلومات والاتصالات بنسبة 5 %، الادارة العامة والدفاع بنسبة 6 %.

في المقابل ظهر انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 3.4 % بالمقارنة مع الربع المناظر 2019 والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2020 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 3،150 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 670 مليون دولار أمريكي.[3]

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 802 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2020 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6 % بالمقارنة مع الربع الرابع 2019، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1،151 دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، بنسبة تراجع بلغت 5 % مقارنة مع الربع الرابع 2019، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 331 دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، مسجلاً

1- د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar

2- مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101

3- بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3765

انخفاضاً بنسبة 7 % مقارنة مع الربع الرابع 2019.[1]

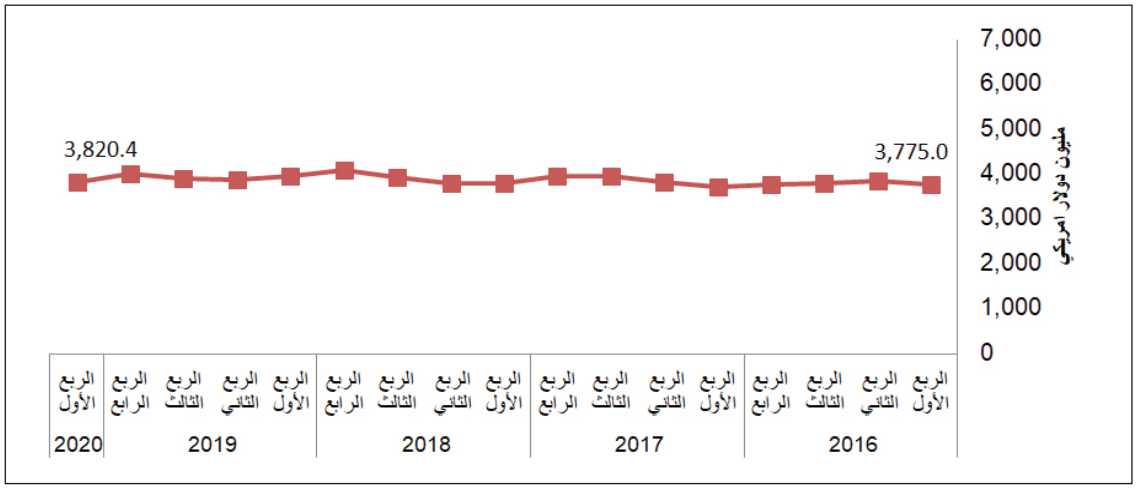

وقد اتفق البنك الدولي ما أشار إليه خبراء الاقتصاد الفلسطيني، حيث توقع البنك انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تصل 11 بالمئة خلال العام الجاري، مدفوعا بالتبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا في البلاد. وقال تقرير للبنك الدولي، إن توقعات الانكماش تتراوح بين 7.6 – 11 بالمئة خلال العام الجاري، مقارنة مع نمو 1 بالمئة خلال 2019، وفقا لمدة تفشي الفيروس في المجتمع المحلي، وقدرة الحكومة على احتواء تبعاته. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في 2019، نحو 15.8 مليار دولار بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .وتشكل نسبة 11 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي قرابة 1.75 مليار دولار.

وتعطل الاقتصاد الفلسطيني اعتبارا من النصف الثاني من مارس/ آذار الماضي، حتى بداية مايو/ أيار 2020، بينما تشير توقعات لعودة عجلة الاقتصاد لوضعها الطبيعي بداية 2021. وبدأت الحكومة الفلسطينية تدريجيا، بعودة الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية، إلا أن شح السيولة في السوق المحلية وضعف الطلب الحاد، أبطأ من وتيرة تسريع العودة لطبيعتها. وفي بيانه، قال البنك الدولي إن التراجع المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والضغط على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، أدى إلى تعريض موارد رزق الفلسطينيين لمخاطر عالية، مع استمرار أثر الفيروس.[2]

2 - نسبة البطالة

صعد معدل البطالة في فلسطين إلى 26.6 بالمئة خلال الربع الثاني 2020، مقارنة مع 25 بالمئة في الربع الأول، وسط تأثير سلبي لتفشي فيروس كورونا على الوظائف. وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخميس، إن عدد العاملين في السوق الفلسطينية، تراجع خلال الربع الثاني من مليون فرد

1- المرجع السابق نفسه.

2- وكالة أنباء الأناضول، البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني 11% خلال العام 2020م، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://0i.is/O6Hv

إلى 888.7 ألفا، بنسبة هبوط بلغت 12 بالمئة. وتراجع عدد القوى العاملة الذين هم على رأس عملهم، في سوق الضفة الغربية بنسبة 10 بالمئة، بينما كان التراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 17 بالمئة.

وبلغت نسبة البطالة في قطاع غزة حتى نهاية الربع الثاني الماضي 49 بالمئة بعدد عاطلين عن العمل بلغ 203.2 ألف فرد، بينما بلغت البطالة في الضفة الغربية 14.8 بالمئة بعدد 118.2 ألف فرد .وذكر الإحصاء أن 264.1 ألف فرد تغيبوا عن عملهم في الربع الثاني بسبب جائحة كورونا، والقيود الحكومية على الحركة، والحجر المنزلي الذي تم إقراره في الفترة الممتدة من 23 مارس/ آذار إلى 24 مايو/ أيار.

وبينت النتائج أن غالبية الأنشطة شهدت انخفاضاً في عدد العاملين خلال الربع الثاني 2020، والأكثر تضرراً العاملين في نشاطي المطاعم والفنادق والبناء والتشييد، خلال فترة الجائحة في السوق المحلية. كذلك، أورد التقرير انخفاض عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من 120 ألف عامل في الربع الأول 2020 إلى 94 ألف عامل في الربع الثاني، بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.[1]

ارتفعت معدلات التضخم في فلسطين في العام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018، وتراوحت معدلات التضخم نسباً مختلفة، والأشكال المرفقة تبين معدلات التضخم حسب التقارير الاقتصادية الواردة حتى اللحظة.[2]

3 - معدلات الفقر

بلغت معدلات الفقر حسب الإحصائيات المتوفرة ما يقرب من 14 % في الضفة الغربية و53 % في قطاع غزة، حسب ما أشار لذلك جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مما يعني ثباتاً للمعدلات في الربع الأول والثاني من العام 2020م، وتوقعات بارتفاعها في العام 2020م، فيما أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية أن متوسط الفقر في الضفة وغزة قد يصل إلى 50 % للعام نفسه، إذا ما استمرت أزمات الاقتصاد الفلسطيني.[3] فيما أشار رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إلى أنّ معدلات الفقر وصلت إلى 65 % في قطاع غزة في نهاية العام 2020.[4]

ومع ارتفاع معدّلات البطالة في العام 2020 فانّه من المنطقي ارتفاع مُعدّلات الفقر، وَحِدّة الفقر في الفترة القادمة، مما يُدخل المجتمع الفلسطيني في منزلقٍ خطير جدا، خاصة وانّ آثار الفقر وإفرازاته تطال محاور الحياة كافّة من تعليم وصحة جسدية ونفسية ونماء سويّ وتنمية وعجلة اقتصاد وغيرها، وتأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين؛ وإنما تمتدّ تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية؛ وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، وسببا لمعظم الآفات

1- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2020م، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3747

2- أنظر الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/palestine/inflation-cpi

3- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.maannews.net/news/2016387.html

4- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://0i.is/p1mx

المجتمعية، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، فالفقر يُعدّ العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان والمجتمع؛ كذلك له آثاره الكبيرة على عملية الإبداع في المجتمع، فكلما كان المجتمع فقيرًا، قلت عملية الإبداع، واضمحلّت الابتكارات التي تساعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره.[1]

والأخطر من ذلك أنّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاوت مستويات الدخل والثروة في المجتمع تخلق شرخاً في مفهوم العدالة الاجتماعية، خاصة إذا كان هذا التفاوت مرتبط بالجغرافية وقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم الأهلي على المدى البعيد، ويؤسس لمرحلة لها تبعات مجتمعية خطيرة على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

4 - الموازنة العامة

جاءت موازنة الطوارئ 2020 لدولة فلسطين ضمن ظروف سياسية تختلف اختلافاً كلياً عن الموازنات العامة السابقة من حيث التوقع للإيرادات والاختلاف في الإنفاق، نتيجة للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية وانخفاض المساعدات الخارجية بسبب صفقة القرن من جهة، ونتيجة لحالة الطوارئ التي تعيشها الأراضي الفلسطينية وما تبع ذلك من إجراءات وتدابير احترازية للحد من تفشي وانتشار فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية كبيرة وعميقة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى الموازنة العامة بشكل خاص من جهة أخرى.

حيث تأثرت الموازنة العامة الفلسطينية جراء انتشار فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية من حيث انخفاض الإيرادات العامة بسبب توقف النشاط التجاري وانخفاض الواردات، ما يعني انخفاض إيرادات المقاصّة، وانخفاض الإيرادات المحلية بسبب تعطل النشاطات الاقتصادية وتعطل الحركة الاعتيادية والتجارية، وكذلك زيادة الإنفاق العام لاحتواء أزمة كورونا والتي قدرها رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية بنحو 138 مليون دولار يتطلب توفرها لاحتواء تداعيات أزمة كورونا، ما يشكل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة يضاف إلى الأعباء المالية على الموازنة العامة في الوضع الطبيعي.[2]

واستمرت موازنة العام 2020 كما قبلها في عام 2019 مع تخفيض كبير للنفقات، وتبنت مبدأ التقنين النقدي، وهو يعني صرف ما توفر من نقد، واعتمدت حالة الطوارئ فيها، وتم وقف التعيينات والترقيات في الوظيفة العمومية ووقف استبدال السيارات الحكومية القديمة بسيارات جديدة، وتعتمد السلطة على ثلاثة مصادر لتمويل نفقاتها أولها الضرائب المختلفة بأنواعها، وضرائب المقاصة وهي الضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل للسلطة وتشكل 50 %، والمساعدات الخارجية وتشكل 25 % من الموازنة.

وأوضح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بعد إقرار موازنة الطوارئ للعام 2020م أن الحكومة فعلياً خفضت نفقاتها إلى الحد الأدنى، مع الحفاظ على مساعدة الأسر المحتاجة، ودعم القطاع الصحي وتوفير الرواتب واحتياجات الأمن، وارتفع عجز الموازنة إلى 1.4 مليار دولار بفعل انخفاض

1- مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html

2- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41664

الإيـرادات لأكثر من 50 %». وفي السياق ذاته قال اشتية: «إن التقديرات الحكومية لقيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني تبلغ 3.8 مليار دولار، ستتضرر منها مختلف القطاعات، وسيتم تدقيق الأرقام من لجنة مشتركة بين الحكومة والبنك الدولي».[1]

ثالثاً: البعد الأمني

فيما يتعلق بالبعد الأمني، فقد أثرت مجموعة من العوامل والمتغيرات في حالة الاستقرار الأمني الداخلي، تراوحت حدة هذه المتغيرات ما بين الشدة من عدمها، وتوقيتات الحدوث، واختلفت من حيث طبيعة الجهة المنفذة لها، فقد أثرت علاقة الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على طبيعة الوضع الأمني، من حيث استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، واستغلال حالة عدم التكافؤ بين الطرفين من قبل إسرائيل، واستمرار استخدام إسرائيل لسياساتها المعتادة تجاه الفلسطينيين من أسرٍ وهدم واعتقال ومصادرة للأراضي، فيما احتفظ الفلسطينيون في ثباتهم وصمودهم، وسعيهم الدائم لإفشال المخططات الإسرائيلية، فضلاً عن متغيراتٍ أخرى، وهذا ما يُمكن تناوله من خلال النقاط التالية:

الانتهاكات الإسرائيلية الرامية لضرب الأمن الفلسطيني

■ فيما يتعلق بالأسرى والشهداء

استمرت إسرائيل ورغم جائحة كورونا التي ضربت الأراضي الفلسطينية، بمواصلة حملات اعتقالاتها، حتى في ظل الحجر التي فرضته الحكومة الفلسطينية على السكان كتدبيرٍ احترازي لمواجهة المرض، وقد اعتقلت قوات الاحتلال (2500) فلسطيني/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام الجاري 2020 وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ بازديادٍ عن العام السابق 2019، من بينهم (400) طفلاً، وعدد من النساء[2]. وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شئون الأسرى، مركز المعلومات الفلسطيني)؛ إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ 30 حزيران 2020 بلغ نحو (4500) أسيراً، منهم (40) سيدة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو (170) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (370).[3] واستشهد 4 أسرى في سجون الاحتلال في العام 2020م، في ازدياد مرتفع وملحوظ نتيجة الظروف القاسية والإهمال الطبي، وهم (الأسير سعد الغرابلي، والأسير كمال أبو وعر، والأسير نور البرغوثي، داوود الخطيب).

وقد أكد مدير مركز الأسرى للدراسات الدكتور رأفت حمدونة أن العام 2020 الأكثر انتهاكاً بحق

1- بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1,4 مليون دولار، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f

2- المركز الفلسطيني للإعلام، أنظر الرابط:
https://www.palinfo.com/news/202019/11//%D8%B3%D984%%D8%B7%D8%A7%D8

3- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=M19Zz3a27785477082aM19Zz3

الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل استشهاد أربعة من الأسرى نتيجة الاستهتار الطبي، وتجاهل توصيات المنظمات الدولية بالافراج عن الأسرى تخوفاً من انتشار فيروس كورنا وتأثيره في ظل الاكتظاظ، والاعتقالات الإدارية بدون لائحة اتهام، وطالب المؤسسات الحقوقية والدولية بالضغط على سلطات الاحتلال للالتزام بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الانساني فيما يتعلق بحقوق الأسرى.

أما بالنسبة للشهداء، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين في العام 2020م قرابة 62 شهيداً، من بينهم عددٌ من الاطفال، وقد احتجزت إسرائيل جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوعٍ من العقاب الجماعي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين.[1]

■ هدم المنازل والمباني

هدمت قوات الاحتلال خلال العام 2020م ما يقرب من 107 منشأة ومنزل في القدس الشرقية لوحدها في زيادة واضحة عن العام 2019م،[2] فيما هدمت في الضفة الغربية ما يقرب من214 منزلاً ومنشأة بحجة عدم الترخيص،[3] مما يُشير إلى أن العام 2020 شهد هجمة كبيرة في هدم البيوت والمنازل الفلسطينية الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك باعتبار مؤشر الهدم أحد المؤشرات الخطيرة على حالة عدم الاستقرار الأمني.

تزايد الاستيطان في الضفة الغربية

تحتل الضفة مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس، ويحرم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعًا»، كم لا يجوز إعطاء العرب الموجودين فيها، مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسر تركيز الصهيونية الدينية اليوم، على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي.

تشكِّل الضفة أيضاً أهمية استراتيجية أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال، ويستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة، علاوة على أنه يسخِّر بعض هذه المستوطنات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقال للفلسطينيين كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة استراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة عابرة، كما يجعل الاحتلال مشروعًا رابحًا لإسرائيل على كل المستويات والأصعدة[4].

وقد بلغت أعداد المستوطنات التي وافقت إسرائيل على بنائها خلال 2020 إلى أكثر من 12 ألفا، وهو

1- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، أنظر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_search.aspx?searchkey=%d8%b4%d987%%d8%af%d8%a7%d8%a1

2- بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/statistics

3- بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/statistics

4- هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، أنظر الرابط: html.190520083222871/05/http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019

عدد قياسي، وفق ما أفادت به حركة «السلام الآن». وقالت الحركة الإسرائيلية التي تراقب النشاط الاستيطاني الخميس؛ إن أحدث دفعة من الموافقات الإسرائيلية على نحو 5 آلاف وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية، جعلت 2020 «عاما قياسيا» في حجم البناء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[1]

■ الاعتداء على المقدسات

تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الفلسطينية في العام 2020 بشكل ملحوظٍ ايضاً، فتواصلت اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين بشكلٍ متواصل، وجرى إبعاد عدد كبير من المصلين والمرابطين عن الأقصى بقراراتٍ حكومية بما فيهم الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد، كما تم أيضاً مواصلة الاعتداءات على الحرم الإبراهيمي، ومواصلة تقسيمه، مثلما تم إحراق مساجد في ضواحي القدس.[2]

وفي نفس السياق تم مواصلة الاعتداء على المقدسات المسيحية أيضاً في القدس، وقد شهد العام 2020م، محاولة لحرق كنيسة الجثمانية على غرار حرق المسجد الأقصى المبارك سابقاً، الأمر الذي يُشير إلى عدم التفرقة بين المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية من قبل المتطرفين اليهود، ووضعها على قائمة الاستهداف متى توفرت الظروف الملائمة لذلك.

■ عنف المستوطنين

يُشكل عنف المستوطنين وخاصةً في الضفة الغربية أحد أبرز المتغيرات الضاربة للأمن والاستقرار الفلسطيني، وقد شهد العام 2020م، توسعاً وتغولاً في الاعتداءات التي ارتكبها المستوطنون، ضد المواطنين الفلسطينيين والتي شملت الاعتداء بالضرب والإهانة والعربدة، بالإضافة إلى سرقة الممتلكات، وتدمير الأراضي الزراعية، وإغلاق الشوارع والطرق، وإعاقة حركة المواطنين، ومحاولات اختطاف الأطفال.[3]

في المحصلة تُعطينا المؤشرات الأمنية التي الاستناد لها في هذا المحور وجود سياسة واضحة للاحتلال في إبقاء الوضع الأمني متوتراً، مع الإمساك بزمام ذلك التوتر، مع وجود تحديات داخلية فلسطينية أسهمت في استمرار حالة التوتر الأمني تلك، وعدم قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، ولعلَّ أبرزها استمرار حالة التنسيق الأمني الراهنة بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي انقطعت في فترةٍ سابقة من العام 2020 بعد احتجاج السلطة الفلسطينية على مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها، وعزمها تنفيذ صفقة القرن، و وعدم وجود حالة من الردع الكافي لثني إسرائيل عن تطرفها، بالإضافة إلى جملةٍ من التحديات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الأمني الفلسطيني بدءاً من الدعم الأمريكي الكبير

1- الجزيرة، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/202015/10//%D8%A8%D984%%D8%BA%D8%AA-

2- عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، أنظر الرابط: https://0i.is/d5Lk

3- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.btselem.org/arabic/settler_violence_updates/during-corona-crisis

لإسرائيل، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الذي أبقى إسرائيل في دوامة الانتخابات في عام 2020 مما زاد من تصاعد وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

تحديات أخرى أثرت على الوضع الأمني الفلسطيني

أثرت مجموعة من التحديات الأخرى، على الوضع الأمني الداخلي الفلسطيني، تمثل أبرزها في أزمة التغلغل التي تُعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تتمثل في عدم مقدرتها على ضبط الأوضاع في مناطق خارجة عن سيطرتها وتتبع لها في نفس الوقت، ولكن إسرائيل تمنع تواجد قوات أمنية فيها، نظراً لقربها من المناطق الإسرائيلية، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنفلات الأمني في تلك المناطق. فضلاً عن انقطاع التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي والذي منع التواصل بين المناطق الفلسطينية، ووصول قوات أمنية كافية لمناطق كان يُمكن الوصول إليها سابقاً، الأمر الذي أفرز بروزاً لحالة من غياب الاستقرار الأمني في تلك المناطق.

رابعاً: الوضع الاجتماعي والتعليمي في فلسطين

ألقت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية الداخلية بظلالها الثقيلة على الوضع الأمني الداخلي من حيث ارتفاع نسب الجرائم، وتزعزع منظومة الأمن الداخلي الفلسطيني، والقدرة على إحداث شرخ في النسيج المجتمعي، كانعكاسات لهذه المتغيرات

• تزايد نسب الجريمة والعنف المجتمعي

فبالنسبة لمعدلات الجريمة أكد المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات، ان فلسطين سجلت 34 جريمة قتل خلال العام 2020. ارتفعت معدلات الجريمة خلال العام الحالي بنسبة 42 % عما كانت عليه العام الماضي».

وحول اسباب ارتفاع الجرائم، قال ارزيقات:» التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والثقافة السائدة في المجتمع، ونمو ثقافة العنف لدى الشباب، اضافة الى غياب الرادع القانوني بشكل قوي، من العوامل التي ساهمت بارتفاع معدلات الجريمة».

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات العنف المجتمعي والأسري فلسطينياً في العام 2020م، بزيادات مسبوقة عن الأعوام السابقة، وخاصة في فترة جائحة كورونا، وتحديداً كانت النساء هن الفئة الأكثر تعرضاً للعنف والتهديد.[1]

• الحريات العامة

دفعت جائحة كورنا العديد من الحكومات لتطبيق حالة الطوارئ بما فيها الحكومات الديمقراطية، وكان هذا قرار الحكومة الفلسطينية، التي أعلنت حالة الطوارئ واتخاذ تدابير احترازية لمواجهة

1- تقرير مقدم للمقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، 2020/6/30، ص 5

الفيروس، وقد تم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية منذ تاريخ 2020/3/5م،[1] بموجب مرسوم رئاسي تم الإيعاز فيه لكافة الجهات الرسمية المكلفة بإعمال الحقوق بوضع الخطط اللازمة لمجابة الفيروس، وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحريات، وقد تم تجديد حالة الطوارئ حتى لحظة إعداد التقرير سبع مرا.[2]

وبناءً على ما سبق أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أن التجديد الحاصل يوحي بهشاشة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، لا سيما وأن هناك قوانين يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الجائحة كبديل عن حالة الطوارئ مثل قانون الصحة العامة رقم 20 من العام 2004، وقانون الدفاع رقم 3 لسنة 1998م، وأعلنت الهيئة أنها رصدت مخالفات وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة إعلان الطوارئ وتمديدها، حيث تم تسجيل 18 انتهاك للحق في التجمع السلمي من شهر كانون أول وحتى أيلول 2020م، وفي سياق احترام حرية الرأي والتعبير رصدت الهيئة من تاريخ 2020/3/5م وحتى تاريخ 2020/11/16 (88) انتهاكاً في الضفة وغزة.[3]

• مكانة المرأة اجتماعياً

تعززت مكانة المرأة اجتماعياً خلال العام 2020 في فلسطين على الرغم من المعيقات الموجودة، فدق انخفضت نسب الزواج المبكر فقد وصلت النسبة إلى 20 % بعد أن كانت 24 % في العام 2010م، وكذلك قلت نسب الأمية بين النساء عن الأعوام السابقة وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في هذا الإطار، إلاّ أن نسب البطالة في صفوف النساء الخريجات بقيت أعلى من مثيلاتها من الرجال، على الرغم من تقارب عدد النساء والرجال الإجمالي في فلسطين، وبقيت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار متواضعة.[4]

• الوضع التعليمي في فلسطين

على الرغم من أنَّ معدلات الأمية في فلسطين تُعتبر من أقل المعدلات في العالم؛ هناك انخفاض في معدل الأمية بنسبة 80 % خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) 13.9% في العام 1997، ووصل إلى 2.8 %.[5] إلاّ أن التعليم بشكل عام تأثر في العام 2020م بشكل كبير وملموس، وذلك نتاجاً لجائحة كورونا التي أعاقت الذهاب لكافة المؤسسات التعليمية، خاصة ما حدث من انقطاع نهائي بداية فترات الإغلاق، وانتهاج سياسة التعليم الإلكتروني التي لم تكن أسسها ومقوماتها جاهزة في فلسطين، مما أحدث ارتباكاً في كافة القطاعات التعليمية، بناءً على كون

1- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19

2- تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020، ص 1

3- المرجع السابق نفسه.

4- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://0i.is/fRCD

5- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9145

فكرة التعليم الإلكتروني جديدة وتُستخدم على نطاق واسع لأول مرةٍ في فلسطين.

وخلال جائحة كورونا، وضعت وزارة التعليم العالي الفلسطينية خططاً بديلة للتعليم الوجاهي، وعملت على تعزيز مهارات المعلمين في استخدام الحواسيب والبرامج التعليمية المخصصة، وتمكنت الجامعات الفلسطينية كذلك من وضع خططٍ لتنفيذ المهام التعليمية، على الرغم من وجود عديدٍ من الصعوبات والمعوقات، كالحاجة إلى تخفيض رسوم الاعتماد على الانترنت المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى حاجة الطلبة إلى حواسيب لم تستطع العديد من العائلات توفيرها بسبب الوضع الاقتصادي، إلاّ أنه يُمكن القول أن الوضع التعليمي الفلسطيني كان جيداً وواصلت المؤسسات التعليمية سيرها، ونشر جهاز الإحصاء المركزي نسباً عن معدلات الأمية في فلسطين، مشيراً إلى أن نسبة الأمية في فلسطين قد انخفضت بواقع 81 % خلال عقدين ماضيين حسب النسب التي نشرها في العام 202م.[1]

ثانياً: التحليل والرؤية المستقبلية

تُشير المعطيات التي وردت في البعد السياسي إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي حكمت ذلك البعد يوضحها الشكل التالي:

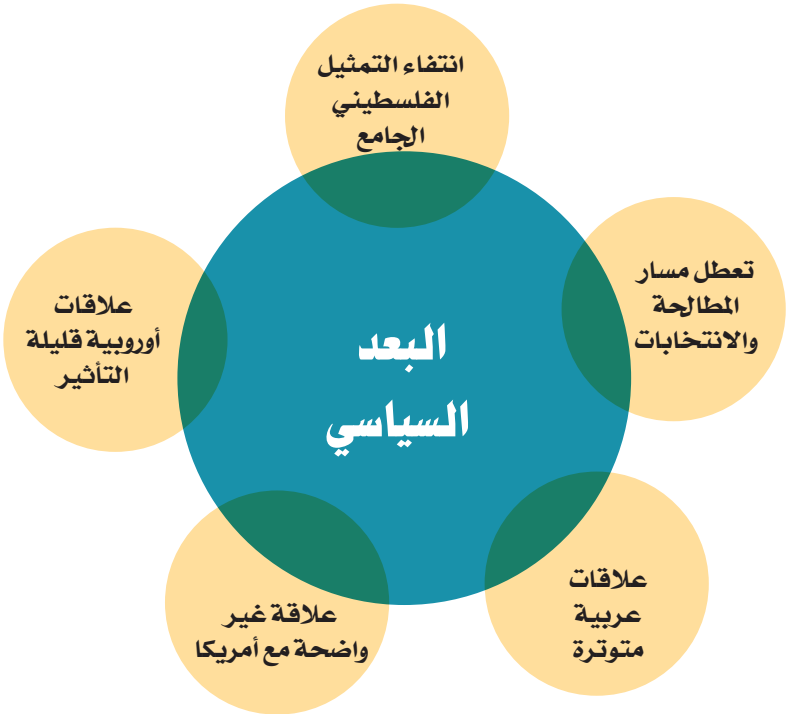

1- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3804

وباستخدام نموذج عظم السمكة في التحليل حسب الشكل المرفق، يمكن استشراف الوضع المحيط بالقضية الفلسطينية في العام القادم 2021، حسب الجدول المرفق:

الرقم	المتغير	التأثير خلال العام 2021
1	غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الموحد	1. ضعف الموقف الفلسطيني الخارجي 2. استغلال إسرائيل بالترويج لعدم وجود ممثل للشعب الفلسطيني 3. فقدان القيادة الفلسطينية للثقة الشعبية
2	بقاء الانقسام وتعثر المصالحة	1. تنامي الخلافات الداخلية 2. ضعف القدرة على مواجهة الاحتلال 3. سوء الوضع الاقتصادي
3	علاقات أمريكية غير واضحة المعالم	1. القضية الفلسطينية ليست على أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة. 2. عودة التنسيق الأمني دون ضمانات حقيقية 3. مسار تفاوضي قادم، دون القدرة على إحداث اختراق لصالح الفلسطينيين. 4. تعثر مسار المصالحة، والرهان مرة أخرى على أمريكا
4	علاقات عربية متوترة	1. استمرار تقلص الدعم المالي 2. خسارات متتالية بسبب التطبيع (ضرب الرواية الفلسطينية، خسارات شعبية أحياناً) 3. دعم سياسي قليل بسبب الخلافات العربية

وبالنظر إلى العوامل الواردة في الجدول السابق، يُمكن القول أن الوضع السياسي الفلسطيني في العام 2021 لن يكون جيداً من ناحية تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية، بل ستتوالى الخسائر، فالوضع الداخلي سيراوح مكانه من حيث بقاء الانقسام وعدم التوصل إلى مصالحة حقيقية، بسبب الرهان على عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستعاني القضية الفلسطينية من غياب الدعم العربي المؤثر في ظل قناعة بعض الأنظمة العربية بجدوى التطبيع مع إسرائيل، وبالنسبة لفرص السلام فهي في أحسن حالاتها ستعود إلى المسار التفاوضي برعاية أمريكية جديدة لا رهان عليها، في ظل ما لديها من أولويات أمريكية خالصة، وبالقياس مع تجارب أمريكية أخرى كإدارة أوباما التي كانت الضغوط عليها أقل مقارنة بإدارة بايدن، وفي ظل غياب موقف أوروبي مؤثر في عملية السلام.

لذلك من الممكن للمستوى السياسي الفلسطيني أن يعبر العام 2021 بأقل الخسائر من خلال، العودة خطوة للوراء، والإيمان الحقيقي، بكون نقطة الإصلاح الأولى تتمثل في العودة لملف المصالحة، وإنهاء الانقسام وإن كانت هناك قوى عربية وإقليمية ودولية غير راغبة بهذه العودة، نظراً لأن تكلفة العودة تعتبر أقل مقارنة بما يُحدثه الانقسام من خسائر.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية التي مارست التطبيع العلني مع إسرائيل، يتوجب الذهاب فعلياً باتجاه الدبلوماسية الشعبية، وتفعيلها فلسطينياً وبشكل واضح ومؤثر، ومخاطبة الشعوب العربية، والتدليل على خطورة التطبيع على الدول التي انخرطت فيه، استناداً لفضح الرؤية الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال الدول العربية المطبعة وما يلحقه ذلك من ضرر على أمنها القومي، في ظل تنامي النزعات المتطرفة إسرائيلياً، حيث ستدعم الدبلوماسية الشعبية الرواية السردية الفلسطينية في حال نجحت الأخيرة في إحداث اختراق لصالحها في صفوف الشعوب العربية.

كما، ويُمكن إعادة الثقة ما بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية والجمهور الفلسطيني، من خلال إقرار سياسيات داعمة لصمود المواطن الفلسطيني، والانفكاك الفعلي عن الاحتلال والتوجه نحو الإنتاج، الذي يعد ألف باء الحرية بالنسبة للشعوب المحتلة، وهذه العوامل السابقة الذكر تعتبر عوامل مضادة للمحددات الدافعة باتجاه مواجهة عام صعب على الفلسطينيين وقضيتهم سياسياً.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي، فيلاحظ وجود متغيرات خانقة للاقتصاد الفلسطيني يوضحها الشكل التالي:

واستناداً إلى المؤشرات السابقة، فالناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 يبدو متراجعاً، ويتوقع أن يستمر ذلك خلال العام 2021م، ومن حيث نسب البطالة فقد زادت في العام 2020 ومن المتوقع أن تبقى ثابتة بداية العام 2021، وربما تتراجع قليلة حال حصول الحكومة الفلسطينية على دعمٍ خارجي، وهو

أمر متوقع في حال عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر صعب التكهن به في الفترة الحالية، وحال العودة حتى، فهو موضوع مرهون بتغير وتبدل مواقف الإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مما يعني المراهنة عليه مقامرةً غير محسوبة المخاطر بشكلٍ جيد، وقد يكون المال القادم للفلسطينيين مرهون بمدى تقديم مواقف أكثر ليونة تجاه قضايا مصيرية، وإذا ما تم النظر إلى ذلك مع ارتفاع نسب البطالة وتزايد حدة الفقر لاسيما في قطاع غزة، مع ضعفٍ للقطاع الإنتاجي، واعتماد على الخارج، فمن الممكن ملاحظة دخول فلسطين في عام 2021 في منحنيات فقرٍ وبطالةٍ جديدة، مع تزايد عدد الباحثين عن فرص عمل.

أمّا بالنسبة للموازنة العامة، فيلاحظ العمل بموازنة الطوارئ في العام 2021 وهو ما سيستمر العمل به في العام 2021 بسبب عدم الاتفاق على حكومةٍ تمثيليةٍ واحدة، والعجز الذي شهده العام 2020 من المتوقع أن يحمله العام 2020 دون المقدرة على سده، بسبب انخفاض التمويل والمساعدات الخارجية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني فقد زاد توتراً على صعيد العلاقة مع الاحتلال في العام 2020 ومن المتوقع أن يستمر بزيادة نسبية في العام 2021 على كافة الأصعدة المتعلقة بالاعتقال وهدم المباني ومصادرة الأراضي، نظراً لمواصلة الحكومة الإسرائيلية انزياحها نحو التطرف، ووجود خلافات سياسية حقيقية في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، يجري حلها على حساب الفلسطينيين.

وعلى صعيد الاعتداء على المقدسات، فقد شهد العام 2020 اعتداءات متواصلة على المقدسات، ومن المتوقع أن تستمر، بسبب ما تتلقاه الجهات الجماعات اليهودية المتطرفة من دعم حكومي إسرائيلي، وبسبب الدعم الأمريكي من المسيحيين الصهاينة الذين أحاط الرئيس الأمريكي بهم نفسه، والذين ينطلقون فيه تصرفاتهم من وعودٍ دينية يرون أن الوقت حان لتطبيقها، من هنا فمن المتوقع أن يتعرض الأقصى في العام المقبل لعملياتِ هدم جزئية في أسواره ومحيطه أو عمليات حرق، أو اقتطاع جزء من ساحاته للمستوطنين.

على الصعيد الاجتماعي فقد كان هناك مؤشرات سلبية في العام 2020 تتعلق بتصاعد مستويات الجريمة وزيادتها، بشكلٍ واضح وغير مسبوق عن السنوات الماضية، وهو الأمر الذي يُنذر حقيقية بتفتت النسيج المجتمعي الفلسطيني شيئاً فشيئاً، وقد لعبت عوامل عدة أدوراً مؤثرة وبشكلٍ سلبي لصالح تنامي التفتت المجتمعي، كان اهمها غياب القانون الرادع، والأوضاع الاقتصادية السيئة، ودور الاحتلال الإسرائيلي في نشر الجريمة، ومتوقع أن يستمر معدل الجريمة بنفس المستوى أو يقل دون زيادة في العام القادم، بسبب إيمان النظام السياسي بأهمية بناء ممارسة القانون بشكل رادع، ونشر قوى الأمن، وهو الأمر الذي غاب بسبب الوضع السياسي في العام 2020 وبسبب تأثيرات جائحة كورونا كمتغير مربك.

بالنسبة للوضع التعليمي، فمن المتوقع أن يطرأ تغير على نوعية المتلقين في العام المقبل، نظراً لانقطاع التعليم فترات الإغلاق في فلسطين بالإضافة إلى إمكانية استمرار الإغلاق المتقطع في العام المقبل حتى نهاية جائحة كورونا، نظراً لأن التعليم يتم مواصلته بالحد الأدنى من المحاضرات والوسائل التعليمية.

المصادر والمراجع

- المجلس الوطني الفلسطيني، https://www.palestinepnc.org/2017/07-10-22-28-26/item/560
- TRT عربي، «هل توحد صفقة القرن الصف الفلسطيني بعد سنوات من الانقسام»، 2020/4/30م، https://0i.is/TjKq
- DW عربية، « إتفاق فتح وحماس في تركيا ... هل ينجح في إنهاء الانقسام الفلسطيني https://0i.is/dhP6
- القدس العربي، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://0i.is/80hl
- الجزيرة، فتح وحماس 13 عاماً من الافتراق والاقتراب، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7
- جمال القاضي، العلاقات الأمريكية الفلسطينية، بعد قرار ترامب بشأن القدس: ديناميكيات جديدة وخيارات مقيدة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 4، 2018
- DW عربية، «واشنطن: بناء المستوطنات في الضفة الغربية شرعي»، https://0i.is/25wp
- القدس العربي، 2020/11/9، https://0i.is/E9xX
- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مركز مسارات، رام الله، 2020/5/28م https://0i.is/dPOk
- Situation in the state of Palestine. International Criminal Court، 222020/1/: bit.ly/3cc5Kke
- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT
- الجزيرة، 2020/8/14 https://0i.is/uuKs
- وكالة أنباء الأناضول،: https://0i.is/OEmC
- د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar
- مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101
- بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020م، http://www.pcbs.gov.ps
- وكالة أنباء الأناضول، البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني 11 % خلال العام 2020م، https://0i.is/wzxj
- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، https://www.maannews.net/news/2016387.html
- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، https://0i.is/Lysc
- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، http://www.acrseg.org/41664
- بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1.4 مليون دولار، https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f
- المركز الفلسطيني للإعلام https://0i.is/RCaf
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=M19Zz3a27785477082aM19Zz3
- عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، https://0i.is/WHs7
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، https://www.btselem.org/arabic/settler__violence__updates/during-corona-crisis
- تقرير مقدم للمقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، 2020/6/30
- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19
- تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020
- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678